خلال حفل نظمته الوزارة بمناسبة إصدار كتاب حول دور الكويت بمجال حقوق الإنسان

الجارالله: «الخارجية» تعمل على تبني وتجسيد مشاريع حيوية ضمن خطة التنمية

خالد الجارالله متحدثا للصحافيين

الجارالله متوسطا عددا من العاملين بوزارة الخارجية خلال الحفل (تصوير: محمود عبيد)

سعود الحربي يلقي كلمته

■ بلادنا أولت اهتماما مضاعفا بالإنسان وحقوقه منذ نشأتها وتأصلت تلك القيم في المجتمع

■ برامج الوزارة أكسبت الدبلوماسيين الخبرات والمهارات التي يحتاجونها في عملهم المستقبلي

■ الحربي: دستور البلاد مليء بقيم الحقوق حتى قبل انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات

■ قضية الحقوق أصبحت مطلبا عالميا ودوليا وتعكس تطور الدولة على المستويين الثقافي والقانوني

كتب فارس العبيدان

اقامت وزارة الخارجية حفلا امس بمناسبة اصدارها كتابا حول دور الكويت في مجال حقوق الانسان تحت عنوان «حقوق الانسان في دولة الكويت..الاسس والمرتكزات» وذلك برعاية وحضور وكيل الوزارة خالد الجارالله.

وقال الوكيل الجارالله في كلمة أثناء الحفل ان اصدار الكتاب يأتي ضمن اطار حرص وزارة الخارجية على تبني مشاريع حيوية عملت على تجسيدها وتنفيذها ضمن خطة التنمية المتعلقة بتعزيز دور وجهود دولة الكويت في مجال حقوق الانسان.

وأضاف ان الكويت «أولت اهتماما مضاعفا بالانسان وحقوقه منذ نشاتها وتاصلت تلك القيم في المجتمع الكويتي وأصبحت من مميزاته مرتكزات التعامل بها وفق قناعة راسخة بان قضية حقوق الانسان محور أساسي في تعاطي العالم والمجتمع الدولي مع قضايانا المعاصرة».

وأوضح أن عصر الاستقلال والدستور جسد النصوص والتشريعات والقوانين التي صدرت احتراما وتقديرا واجلالا لحقوق الانسان وللالتزام بتلك الحقوق ضمن اطار دولة المؤسسات والقانون لافتا الى أن انضمام دولة الكويت الى غالبية الاتفاقيات ذات العلاقة بحقوق الانسان يؤكد التزامها بتلك الحقوق.

وذكر ان تقديم دولة الكويت أيضا تقاريرها في هذا المجال الى مجلس حقوق الانسان ضمن موعدها ووفقا لمعاييره ومنطلقاته انما يشكل دليلا آخر على قناعة راسخة بأهمية الانسان وحقوقه.

وبين أن وزارة الخارجية عملت على تجسيد توجه الحكومة بالاهتمام بحقوق الانسان ووضعت خططا تتضمن ايصال الصورة المشرقة للكويت في هذا المجال الى العالم ككل «ومن ضمن هذه الخطط وضع برامج تدريبية لتأهيل طاقم وزارة الخارجية ضمن مشروع خطة التنمية عن طريق اقامة دورات تدريبية متواصلة متخصصة بالتعاون مع مجلس حقوق الانسان بغية اطلاعهم على آخر تطورات هذا الملف الهام والحيوي بالنسبة للكويت. وأضاف الوكيل الجارالله في السياق ذاته أن مجمل ذلك «أكسب دبلوماسيينا المزيد من الخبرات والمهارات التي يحتاجونها في عملهم المستقبلي لتمثيل دولة الكويت».

وقال «اننا نحتفل اليوم بالجهات الحكومية التي شاركت في اصدار هذا الكتاب الذي يضم بين دفتيه جهودا كبيرة ومتواصلة قامت بها الكويت وذلك لتعزيز التزامها بحقوق الانسان على مدى عقود من الزمن ليكون مرجعا للمختصين والمهتمين في هذا المجال وليوثق التزام دولة الكويت بهذا المجال».

من جانبه قال الوكيل المساعد لقطاع البحوث التربوية والمناهج في وزارة التربية الدكتور سعود الحربي في كلمة ألقاها باسم الجهات الحكومية التي شاركت في إصدار الكتاب «ان قضية حقوق الانسان اصبحت مطلبا عالميا ودوليا وتعكس تطور الدولة على المستويين الثقافي والقانوني».

وأضاف الحربي ان قضية حقوق الانسان عبارة عن حقوق طبيعية لا يمكن فصلها عن الانسان مشيرا الى أن احترام حقوق الانسان متجذر في تاريخ الكويت الوطني والعربي والاسلامي.

وذكر ان دستور الكويت «مليء بقيم حقوق الانسان حتى قبل انضمامها الى العديد من الاتفاقيات في هذا المجال» لافتا الى أن الكويت لا تخشى أي شيء في هذا المجال فهي دولة قانون ومؤسسات.

تكريم المشاركين في إصدار الكتاب

وكيل الخارجية بحث مع مسؤول سويسري العلاقات الثنائية بين البلدين

اجتمع وكيل وزارة الخارجية خالد سليمان الجارالله امس مع وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية في سويسرا ولفغانغ اماديوس الذي يقوم بزيارة للبلاد.

وتم خلال اللقاء بحث عدد من أوجه العلاقات الثنائية بين البلدين إضافة إلى تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

حضر الاجتماع كل من مدير إدارة مكتب وكيل وزارة الخارجية أيهم عبداللطيف العمر وسفير سويسرا لدى دولة الكويت إتيان تيفو.

الجارالله ولفغانغ

خلال مؤتمر صحافي بمناسبة الموافقة على «دستور الجمهورية الثانية»

الري: التونسيون تغلبوا على مشكلاتهم بالتوافق والحوار

السفير التونسي متحدثا خلال المؤتمر الصحافي (تصوير: أحمد المهلهل)

كتب فارس العبدان

اكد السفير التونسي بدولة الكويت نور الدين الري ان تونس مرت خلال الفترة الاخيرة بمرحلة صعبة تشمل العديد من التحديات الاجتماعية والامنية والاقتصادية وسياسية حيث شعر التونسيين في بعض الاوقات بالخوف على مسار هذه المرحلة الانتقالية وحلم الديموقراطية والدولة التونسية من الانهيار.

واضاف الري خلال مؤتمر صحافي عقده صباح امس في السفارة بمناسبة الموافقة على «دستور الجمهورية الثانية» مثلما وصفه ان التحديات والازمة الداخلية بلغت مستويات مرتفعة جدا وتداخلت فيها جملة من الاسباب حتى تأزم الوضع بشكل كبير وحاول الارهاب خاصة ان يستغل ذلك ويربك الوضع داخليا وكانت هناك دعوات للفتنة والتفرقة وبث روح الفشل والتشاؤم وخيبة الامل ولكن في اللحظة الحاسمة بحثوا عن الحوار والتوافق والارضية المشتركة ووجدوها في هذا الدستور متقدما بالتهنئة للشعب التونسي بهذا الدستور المتميز.

وتحدث الري عن ابرز النقاط التي جاءت بالدستور وهي بناء نظام جمهوري يرتكز على دولة مدنية فيها كل الضمانات لحماية الديموقراطية والحريات الاساسية وبناء منظومة ومناخ سياسي يتداول فيه على السلطة ويقطع الطريق امام عودة اي نوع من الاستبداد وكذلك استقلال القضاء الذي أصبح سلطة مستقلة بذاتها وفصل حقيقي بين السلطات.

واضاف «وكذلك دسترة لهيئات دستورية في مجال حقوق الانسان والهيئة العليا للانتخابات والهيئة العليا للاعلام حيث انها هيئات مستقلة دستوريا وماليا عن الدولة وهذه ضمانة اخرى لمسارنا الديموقراطي» موضحا ان هناك اضافة جديدة وهي ارساء نظام اداري لا مركزي حيث ان التونسي في مدينته وقريته هو من سينتخب ممثليه المحليين وبذلك سيشارك في التدبير الداخلي والمحلي وهو ما يسمى الديموقراطية المحلية ويشعر انه يشارك في صنع القرار الوطني.

وبين ان من مميزات الدستور الجديد اعترافه بدور المجتمع المدني وحقوق كانت بالامس القريب غير معترف بها مثل حرية الضمير وحرية التعبير وكذلك لتقريب بين هويتنا الاسلامية العربية كاكبر مكون لتونس ولم ينسى انها تحاور الاخر وتتعلم منه وتضيف له في كل المجالات الحضارية.

وقال ان الدستور كرس دور الدولة في حماية الاسرة كنواة أساسية للمجتمع حيث اعتبر المشرع ان من واجب الدولة ان تحمي الاسرة كمقدمة لحماية المجتمع وحماية الدولة ، ايضا تم دسترة المعارضة ولها الحق في رئاسة بعض اللجان البرلمانية.

واشار الى ان الدستور الجديد مكون من 149 فصلا تم التصويت عليه بشبه اجماع بعدد 200 موافقة و12 ضد واربعة اصوات فقط امتناع مضيفا ان ما ينتظر تونس هو المصادقة على حكومة تكنوقراط وكلفت بالاعداد للإنتخابات النهائية القادمة متوقعا ان تتم قبل نهاية العام الحالي.

وقال انه ما تزال هناك تحديات في المجال الامني حيث ان الخطر لا زال موجود ولكن الشعب متيقظ لمجابهة اي خطر ارهابي ، كذلك هناك تحديات اقتصادية واهمها بطالة حاملي الشهادات العليا حيث لدينا اكثر من 600 الف عاطل من اصحاب الشهادات العليا.

واضاف انه سيتم بحث الاصلاح الضريبي والمنظومة الاستثمارية ونتطلع الى اعادة الثقة للمستثمر الاجنبي حيث ان المقومات موجودة واهما البنية التحتية والكفاءات وقربنا الجغرافي من كل الدول الاوربية ، كما ان تونس من الدول التي تتوفر فيها الشروط للنمو الاقتصادي بعد الاستقرار الاقتصادي.

في حديثه خلال زيارته الحالية لبغداد

نائب وزير الخارجية الأمريكي يشيد بتعزيز العلاقة بين العراق وجيرانه المهمين مثل الكويت والأردن

بغداد - «كونا»: اشاد نائب وزير الخارجية وليام بيرنز بتعزيز العلاقات بين العراق وجيرانه «المهمين» مثل دولة الكويت والاردن على مدى العام الماضي.

وذكر بيان للسفارة الامريكية وزع أمس ان تصريح بيرنز جاء على هامش زيارته الحالية للعراق حيث التقى خلالها كلا من رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ووزير الخارجية هوشيار زيباري ومستشار الامن الوطني فالح الفياض.

واشار البيان إلى ان «بيرنز استعرض مع مضيفيه الوضع الاقليمي وسبل تعزيز العلاقات على مدى العام الماضي بين العراق وجيرانه المهمين كدولة الكويت والاردن».

ولفت الى ان «بيرنز حث جميع الاطراف المعنية على ابرام اتفاق اطاري لتصدير النفط من اقليم كردستان العراق الى تركيا» مشيرا الى التقدم الذي احرز في المحادثات التي جرت مؤخرا بين بغداد واربيل.

وحذر بيرنز من وقوع مخاطر جسيمة على الاستقرار على المدى البعيد في حال عدم بدء عملية التصدير قبل ان يتم وضع الصيغة النهائية لهذا الاتفاق.

وحول الوضع الامني في العراق شدد بيرنز على اهمية الامن والاستراتيجية السياسية الشاملين لعزل ودحر الجماعات الارهابية مثل «داعش» مشيدا بالاستراتيجية المتبعة في «الرمادي» حيث يقوم القادة المحليون وشيوخ العشائر بدور رائد في طرد الارهابيين.

وحث بيرنز حكومة العراق على متابعة تنفيذ التزامها بادماج مقاتلي العشائر في هياكل الامن الرسمي للدولة.

الشمري: إزالة 177 إعلاناً خلال ديسمبر الماضي

أعلن مدير فرع بلدية محافظة العاصمة فالح الشمري أن جهود المحافظة مستمرة في إزالة الإعلانات المخالفة الغير مرخصة الحكومية والغير حكوميه في شوارع المحافظة لكثرة انتشارها عن طريق أدارة تدقيق ومتابعه الخدمات البلدية وفريق طوارئ المحافظة خلال الفترة من 30:1 ديسمبر الماضي بلغ «177» اعلانا . واشار الشمري تم ازاله عدد «174» إعلانا غير حكومي وعدد «3» إعلانات حكومية خلال شهر ديسمبر الماضي .

«التطبيقي» تعتمد قبول 5739 طالباً وطالبة في الفصل الدراسي الثاني لعام 2014/2013

■ المطيري: رفض 613 طالباً وطالبة بسبب عدم انطباق شروط القبول عليهم

اعتمد مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الدكتور أحمد صالح الأثري نتائج قبول 5739 طالبا وطالبة في كليات ومعاهد الهيئة ودوراتها التدريبية الخاصة للفصل الثاني من العام الدراسي 2014/2013.

وحث الدكتور الأثري في تصريح صحافي أمس خلال اعلان نتائج القبول ومع بداية مشوار الطلبة العلمي على بذل المزيد من الجهد والمثابرة للحصول على ما يصبون إليه وخدمة وطنهم العزيز متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

من جهته قال عميد القبول والتسجيل بالإنابة حسن فلاح المطيري أن عدد المتقدمين المستوفين لشروط القبول بلغ «6352» طالبا وطالبة في حين لم يتم قبول «613» منهم «131» كويتيا فقط مبينا انه تم قبول جميع الطلبة الكويتيين ممن تنطبق عليهم شروط القبول كما تم قبول أعداد من الطلاب والطالبات غير الكويتيين بحسب المقاعد الشاغرة في كليات الهيئة.

واضاف المطيري ان إجمالي المقبولين للفصل الدراسي الثاني 2014/2013 من الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين بلغ «5739» طالبا وطالبة بالإضافة لطلبات المنح الحكومية ومقاعد الوزير وغيرها لاستيفاء الميزانية المقررة للفصل الدراسي الثاني.

وذكر أن الطلبة المقبولين توزعوا على خمس كليات هي التربية الأساسية والدراسات التجارية والدراسات التكنولوجية والعلوم الصحية والتمريض وقطاع التدريب بكافة معاهده والدورات التدريبية.

وبين أن الطلبة المقبولين بالهيئة يمثلون شرائح طلاب الشهادات الحديثة والحاصلين على الإجازات الدراسية وطلبة الاستكمال الدراسي والشهادات القديمة وطلبة المنح الدراسية وأبناء الكويتيات وزوجات الكويتيين من محددي الجنسية وغير محددي الجنسية وأبناء الشهداء والأسرى والحاصلين على قرار معاملة كويتي.

وشمل القبول ايضا أبناء دول مجلس التعاون الخليجي وأبناء العاملين وأبناء أعضاء هيئة التدريس والتدريب بالهيئة وأبناء العسكريين من محددي الجنسية وغير محددي الجنسية ولأب او لأم كويتية من محددي الجنسية وغير محددي الجنسية والعسكريين المرشحين وحديثي الجنسية وذوي الاحتياجات الخاصة بالاضافه الى أبناء الدبلوماسيين وأبناء الوافدين.

أحمد الأثري